Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (4), Issue (8): 30 Aug 2020
P: 28 - 37

AJSRP
ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (4)، العدد (8): 30 أغسطس 2020 م
ص: 28 - 37

Syntactic and Morphological Selections in the Recitation of Talhah bin Mesrf and His student, Hamza bin Habeeb Al- Zayyat: At the end Al-Baqara from verse 282 till end of the surah

Wafa Mohammed Al-Shehri

College of Languages and Translation || University of Jeddah || KSA

Abstract: The study aimed to identify reading science from the flags of readings (Talha bin Mesrf) one of the followers whose reading was described as abnormal, and his reading interview with the reading of his student Hamza Al-Zayat, and he is one of the seven readers who described their reading frequently, and directed them morally and morphologically, by tracking the verses that were received that, There is a reading by Talha bin Mesrf and his student disagreed or agreed with it and grammatical or morphological analysis of the way in which this reading came out. Therefore, the research relied on a descriptive approach. Frequent and that the reason for the irregularity which is a violation of drawing the Koran, not the weakness of the bond or violation of the rules of the Arabic language.

Keywords: anomalies ،frequency ،direction.

التوجيه النحوي والصرفي لقراءة طلحة بن مصرف مقابلة بقراءة تلميذه حمزة بن حبيب الزيات: في آخر سورة البقرة من آية 282 إلى نهاية السورة

وفاء محمد الشهري

كلية اللغات والترجمة || جامعة جدة || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على قراءة علم من أعلام القراءات (طلحة بن مصرف) وهو من القراء التابعين الذين وصفت قراءتهم بالشاذة، ومقابلة قراءته بقراءة تلميذه حمزة الزيات، وهو من القراء السبعة الذين وصفت قراءتهم بالمتواترة، وتوجيهها نحوياً وصرفياً، من خلال تتبع الآيات التي وردت فيها قراءة طلحة بن مصرف، وخالف فيها تلميذه أو وافقه، وتحليلها تحليلاً نحوياً أو صرفياً لبيان الوجه الذي خرجت عليه هذه القراءة، لذلك اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وقد تبين بعد الدراسة أن قراءة طلحة بن مصرف وعلى الرغم من أنها قراءة شاذة إلا أنها موصلة لقراءة متواترة، وأن سبب الشذوذ فيها هو مخالفة رسم المصحف، وليس ضعف السند أو مخالفة قواعد اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: الشذوذ، التواتر، التوجيه.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمي العربي، آتاه ربه جوامع الكلم فهو أفصح العرب لسانا، وأبلغ الناس مقالا، وأصدق الخلق حديثا، عليه أفضل الصلاة وأزكى التمام، وبعد:

فإن من أعظم النعم التي أنعم الله بها على هذه الأمة أن جعلهما خير أمة أخرجت للناس، وبعث إليها أفضل رسله، وخصها بخير كتبه، وحفظ هذا الكتاب من كل تحريف أو تبديل، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ

وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (فاطر: 9) وكان المتعلق بهذا الكتاب المحفوظ محفوظا، وأشرف العلوم ما اتصل به وارتبط بموضوعاته، ونظرا لارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم، فهي حفظت بحفظه وبقيت ببقائه، وكلما كان الإنسان ذا بصيرة وعلم في اللغة العربية كان أكثر فهما للقرآن الكريم.

والقرآن بقراءاته المختلفة المتواترة منها والشاذة، يشكل حقلا ماما عظيم الفائدة في مجال الدراسات اللغوية والدراسات النحوية والصرفية، وتعد نصوصه من أوثق النصوص التي يحتج بها في مجال اللغة العربية من جميع نواحيها، وإن كثيرا مما شذت روايته له حجته القوية من الفصاحة والبيان.

وللقراءات الشاذة أعلام وأقطاب، يمثلها في هذا البحث طلحة بن مصرف اليامي (المتوفى سنة 112)، بينما يمثل حمزة بن حبيب الزيات(المتوفى سنة 156) علا ما من أعلام القراءات المتواترة، و لأهمية هذا و ذاك، وجدت في نفسي رغبةً في تسليط الضوء على هذين العالمين الجليلين، ومقابلة قراءتيهما من خلال شيخ وتلميذه في موضوع واحد عنوانه:

التوجيه النحوي والصرفي لقراءة طلحة بن مصرف مقابلة بقراءة تلميذه حمزة بن حبيب الزيات (في آخر سورة البقرة من آية (282 إلى نهاية السورة).

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في إيجاد إجابة للتساؤلات الآتية:

- لم عدت قراءة التلميذ من القراءات المتواترة السبعية، وقراءة الشيخ من القراءات الشاذة؟
- ما الموضوعات النحوية والصرفية التي ستوجه عليهما القراءات لهذين العلمين؟

أسئلة الدراسة:

- ما تعريف القراءة الشاذة والمتواترة؟
- ما القراءات التي اتفق فيها حمزة الزيات مع شيخه؟ وما القراءات التي انفرد بها؟
- ما سبب الشذوذ في قراءة طلحة بن مصرف والتواتر في قراءة حمزة؟
- ما الموضوعات النحوية والصرفية التي ستوجه عليها القراءات لهذين العلمين؟

فرضيات الدراسة:

- ارتباط القراءات القرآنية بعضها ببعض، وأن اختلافهما ليس اختلاف تضاد ولا تنافر..
- العلاقة القوية بين القراءات القرآنية والقواعد النحوية والصرفية..
- ارتباط مخالفة رسم المصحف بشذوذ قراءة طلحة بن مصرف..

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية القراءات القرآنية من بين علوم القرآن، وتأتي أهمية الناحية النحوية والصرفية في توجيه القراءات الشاذة والمتواترة، من خلال ما تثريه المواقع الإعرابية في الكلمات، والجمل والتصريفات المختلفة للأسماء والأفعال، من معان متعددة لها تأثير بالغ على معاني الآيات.

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي، القائم على استقراء وتتبع القراءات التي نسبت لطلحة بن مصرف، وتلميذه حمزة الزيات، وتصنيفها إلى متواترة وشاذة، وتحليلها تحليلا نحويا أو صرفيا لبيان الوجه النحوي أو الصرفي الذي خرجت عليه تلك القراءة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً- الإطار النظري:

أ- تعريف القراءات القرآنية:

إن القراءات في اللغة يدور معناها حول دلالات الجمع وضم شيء إلى شيء آخر، لذا نجد أن كتاب الله سمي قرآنا؛ لأنه يجمع السور فيضمها، إضافة لجمعه الأحكام والقصص (الزبيدي، 1407 ابن فارس، 1399) أما اصطلاحا فقد عرفت بأنها: العلم الذي يهتم بكيفيات أداء الكلمات القرآنية ومعرفة المختلف بتتبع النقل قال بن الجزري(1420: 61) بأنها: "علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بغزو الناقلة".

ثانيا- أقسام القراءات:

تقسم القراءة في ضوء توفر أوصاف القراءة الصحيحة إلى ستة أقسام كما ذكرها السيوطي في الإتقان:

- **القراءة المتواترة:**

إن التواتر في اللغة دال على التتابع والتلاحق بين الأشياء، والعرب تقول: هذا خبر متواتر أي خبر يحدثه شخص عن شخص (ابن منظور، 1414) أما في العرف الاصطلاحي تدل على أن القراءة صحيحة في النقل كما جاء عند السيوطي (1427: 234): "هو ما نقله جميع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه".

- **المشهورة:**

إن الشهرة في لغة تدل على الأمر الواضح الظاهر(ابن فارس، 1933) أما القراءة المشهورة عند العلماء ما توفر فيه صحة السند ولكن بدرجة أقل من القراءة المتواترة، ووافقت كلا من الرسم القرآني والعربية، واشتهر عند القراء فلم يعد من الغلط ولا من الشذوذ (السيوطي، 1427).

- **الآحاد:**

إن الناظر في المعاجم العربية يجد أن مادة (وحد) تدل على الانفراد، وجمعه آحاد (ابن منظور، 1414؛ ابن فارس 1933) أما اصطلاحا تعرف بأنها القراءة التي صح سندها لكن لم توافق الرسم القرآني والعربية، وقد يكون الاختلاف فيهما أو في واحد دون الآخر، أو لم تشتهر الاشتهار المذكور (السيوطي، 1427)

- **الشاذة:**

يعرف الشذوذ في اللغة الاختلاف عن الجماعة والمفارقة والتفرد ويقال: أشذذت يا رجل إذا جاء بقول شاذ نادر(ابن منظور، مادة شذذ) أما اصطلاحا فقد عرفت بأنها القراءة التي اختل فيها ركن من أركان القراءة الصحيحة الثلاثة، من صحة الاسناد، أو موافقة الرسم القرآني أو العربية (السيوطي 1427، بن الجزري، 1420)؛ لذا "أطلق عليها قراءة ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم" (بن الجزري ، 9/1).

- **فمن أنواع القراءة الشاذة:**

- **أولا: ما لم يصح سنده وخالف الرسم:** فالقراءة التي لم توافق الرسم القرآني تعد شاذة حتى وإن كان اسنادها صحيحة. (ابن الجزري، 1420)

- **ثانيا- ما وافق الرسم وخالف العربية:** فالقراءة التي لم توافق قوانين العربية تعد شاذة، حتى وإن كان اسنادها صحيحة وموافقة للرسم القرآني، وهذا النوع نادر الوجود بين طيات القراءات(ابن الجزري، 1420)، وقد بين ابن الجزري(16/1): "بأن القراءة قد تخالف الرسم العثماني، وقد يكون سندها صحيحا أما أن تخالف العربية بجميع أوجهها فلا يمكن، وإن حدث ذلك فهو معمول على السهو والخطأ".
- **ثالثاً- الموضوعة:** إن الوضع في اللغة يدور حول دلالات ما كان ضد الوضع، واختلاق الشيء(ابن منظور، 1414) أما اصطلاحا تعرف بأنها (السيوطي، 1427: 235): "القراءة التي نسبت إلى قائلها من غير أصل كقراءات الخزاعي".
- **رابعاً- المدرجة:** تعرف في اللغة عند ابن منظور(1414) مادة (درج): "الدرج الذي يكتب فيه، وأدرج الكتاب في الكتاب أدخله وجعله في درجه أي يطيه، وأدرج الميت في القبر والكفن، أدخله والإدراج: لف الشيء في الشيء " أما اصطلاحا عرفت بأنها: "ما زيد في القراءات على وجه التفسير" (السيوطي 1427: 235).

ب- أسباب الشذوذ عند طلحة والتواتر عند حمزة:

وكما هو معلوم أن قراءة طلحة بن مصرف عدها علماء القراءات قراءة شاذة، بينما قراءة تلميذه حمزة بن حبيب الزيات قراءة متواترة مجمع على تواترها، وحتى تتوصل الباحثة إلى معرفة مكامن الشذوذ في قراءة طلحة بن مصرف، وهل هي سبب ضعف في الإسناد أم غير ذلك ؟ وجب عليها دراسة سند حمزة متصلا بشيخه طلحة، وسند حمزة اتصل بعدد من الرواة بلغ عددهم ثمانية وثلاثون راويا كما ذكر ذلك الدكتور أحمد المطيري، ولكل رواية عدة طرق حتى بلغ ما ورد عن حمزة مائة وإحدى وعشرون طريقا.

ستتناول الباحثة منها الطريق الذي هو صلب موضوعها سند حمزة متصلا بشيخه طلحة بن مصرف من رواية سليم ن عيسى بن سليم وهي الرواية التي اتصلت بها أسانيد العصر الحاضر من روايتي خلف وخلاد، وأسانيد روايته في عامة كتب القراءات.

فهذا السند من رواية خلاد عن طريق الطلحي: قرأ خلاد على سيم بن عيسى الذي قرأ على إمام الكوفة حمزة الزيات، وأخذ حمزة عن الأعمش عرضا، وقيل الحروف فقط، وقرأ أيضا على طلحة بن مصرف، وقرأ الأعمش، وطلحة على يحيى بن وثاب، وقرا يحيى على علقمة بن قيس، وابن أخيه الأسود بن قيس، وذر بن حبيش، ومسروق بن الأجدع، وقرا علقمة والأسود، ومسروق، وذر على ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم.(الجزري، 165/1)

الحكم على الإسناد:

هذا الإسناد صحيح، بعدالة رواته وضبطهم واتصاله، وسلامته من العلل، وقد قال ابن الجزري عن هذا الإسناد وغيره من الأسانيد التي ذكرت في كتابه النشر(193/1): " هي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه، لم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف هذا العلم"

وخلاصة القول في هذا: أن طلحة بن مصرف والأعمش وغيرهما من قراء الشواذ الثقات، ممن ينسب إليهم حروف خارجة عن إجماع القراء يعدون طرقا موصلة إلى القراءات السبع أو العشر المتواترة، مما يدل على أنهم نقلوا قراءات متواترة بأسانيد صحيحة اعتبرها ابن الجزري أصح ما يوجد من الأسانيد وأعلاه.

وهذا ما يوضح لنا كيف تكون قراءة حمزة الزيات قراءة متواترة، بينما قراءة شيخه طلحة بن مصرف قراءة شاذة، أضف إلى ذلك: أن هناك ظاهرة عرفت بين القراء، وهي ظاهرة الاختيار وتأليف قارئ قراءة من مروياته عن أكثر من شيخ بالاختيار، وهو " أن تضاف قراءة إلى أحدهم إضافة لزوم ومتابعة لا إضافة اختراع واجتهاد" (الصغير،

1999: 41) وقال نافع: " قرأت على سبيعين من التابعين فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته حتى ألفت هذه القراءة من هذه الحروف "(أبي طالب، 1977: 38) فكان أئمة القراءة في القرون الأولى ينتخبون قراءة من مجموع ما يروونه عن شيوخه

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت القراءات القرآنية وتوجيهها صرفيا ونحويا ولغويا، ومايهمنا هنا هو الدراسات التي تناولت طلحة بن مصرف، وحمزة بن حبيب الزيات، ومنها:

- حمزة بن حبيب الزيات وتوجيه قراءته لغويا ونحويا. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، إعداد: وفاء عبدالله قزمار جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1402.
- قراءة طلحة بن مصرف دراسة نحوية ولغوية. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد: نافع سلمان الزوبعي، جامعة بغداد، اللغة العربية وآدابها، 1998م.
- قراءة طلحة بن مصرف " دراسة في ضوء علم اللغة المعاصر". رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد: عبد الحكيم حسين العسيلي، جامعة الأزهر. مصر، 2008م.
- قراءة طلحة بن مصرف . جمعاً وتوجيهاً لبعض النماذج رسالة ماجستير، إعداد: سمية طلحة. قسم العلوم الإسلامية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجمهورية الجزائرية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.2015م.

والملاحظ أن الدراسات السابقة تناولت قراءة طلحة بن مصرف، وحمزة بن حبيب الزيات، ولم تتطرق لتوجيه قراءة طلحة بن مصرف مقابلة بقراءة تلميذه حمزة الزيات، وهذا ما تنفرد به هذه الدراسة.

ثانياً- مناقشة قراءة طلحة بن مصرف ومقابلتها بقراءة تلميذه حمزة الزيات وتوجيهها نحويا وصرفيا:

أ- القراءات التي وافق فيها التلميذ شيخه:

قال تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ (البقرة، 282) الشاهد: (أَنْ تَضِلَّ – فَتُذكِّرَ) فيهما قراءتان متواترتان(بن عطية، 1422، 381/1) وبإضافة طلحة والأعمش في المغني في القراءات (1/ 554) الأولى: قراءة حمزه وطلحة والأعمش، بكسر الهمزة في (إِنْ)، والتشديد ورفع الراء في (فَتُذَكِّرُ)، والثانية: قراءة الجمهور بفتح الهمزة في (أَنْ) والتشديد ونصب الراء في (فَتُذَكِّرَ)، وتوجيه قراءة الجمهور بفتح همزة (أَنْ) على أنها مصدرية ناصبة تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها، وهي والفعل بمنزلة المصدر، فتكون الفتحة في الفعل بعدها (تضلَّ) حركة إعراب بخلافها في قراءة طلحة وحمزة وسيأتي تفصيلها بإذن الله.

وشيخ النحاة يجعل العلاقة سببية بين الفعلين (تضل، تذكر) حيث قال سيبويه(1403، 3/ 253): " وقال عز وجل (أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) فانتصب لأنه أمر بالإشهاد لأن تذكر إحداهما الأخرى، ومن أجل أن تذكر فإن قال إنسان: كيف جاز أن تقول: أن تضل ولم يعد هذا للضلال وللالتباس ؟ فإنما ذكر أن تضل لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل: أعددته أن يميل الحائط فأدعمه، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدعم وسببه " أما لماذا قدرت اللام في (لأن تضل) ؟ فذلك لأن الكلام محمول على تنزيل السبب وهو الضلال منزله المسبب عنه وهو الإذكار(المبرد، 3/ 214)، أما الفراء (1/ 184) فذهب إلى توجيه آخر حيث جعل الفتح على سبيل الجزاء غلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير، فالفتح على تقدير (لأن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) والأصل في هذا (لأن تذكر إحداهما الأخرى أن تضل) فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله وصار جوابه مردوداً

عليه قال: " ومثله من الكلام: (إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطي) فالذي يعجبك إعطاء السائل إن سأل ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار وأنكر هذا القول الزجاج والفارسي، أما الزجاج(1988: 364) فكانت حجته: أنه حتى لو تقدم الجزاء فلا يجب أن يفتح (أَنْ) معه، وأما الفارسي(1428، 227/2)فكانت حجته: أن هذه الدعوة لا دليل عليها، والقياس يبطلها واستدل على ذلك بالحرف العامل إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغيراً في عمله ولا معناه، وتبعا لذلك قرأ الجمهور(فَتُذَكِّرَ) بالتشديد ونصب الراء، على أن الفاء حرف عطف والفعل (تذكرَ) معطوف على منصوب(تضلَّ) منصوب مثله(أبوحيان، 1418: 1668)، قال سيبويه: سألت الخليل عن قول الشاعر:

فَمَا هو إلا أَنْ أَرَاَها فُجَاءة *** فأَبهت حَتَى مَا أكادُ أجُيبُ

الشاهد: (فأبهت) قال أنت فيها بالخيار، إن شئت حملتها على أن وإن شئت لم تحملها عليه فرفعت " أما الكسائي فذهب إلى أنها ناصبة بنفسها، وعللّ ذلك أنها دلت على شرط، فلما غابت عن الشرط ضارعت كي، ولزمت المستقبل. (أبوحيان: 1668).

ومن زاوية أخرى فقد وجُهت قراءة حمزة وشيخه طلحة بكسر الهمزة في (إن تضلَّ) على أنها شرطية، والفعل (فتذكرُ) جواب للشرط، وعلى هذا ففتحة اللام في (تضلَّ) ليست حركة إعراب، وإنما منعا للالتقاء الساكنين، اللام الأولى ساكنة للإدغام، والثانية ساكنة للجزم، فحركت الثانية بالفتحة لمنع هذا الالتقاء.(العكبري، 1976: 229) وفي هذه القراءة جاء الفعل(فتذكرُ) مرفوعا منقطعا عند الأول على أن الفعل خبر لمبتدأ محذوف(المبرد، 20/2).تقديره: فهي تذكرُ (الحلبي، 659/2)، في المضارع إذا اقترن جواب الشرط بالفاء، ارتفع على إضمار مبتدأ سواءً كان فعل الشرط ماضيا أو مضارعا كما في هذه الآية، وإن لم يتقدمه ما يعود عليه كان المحذوف هو ضمير الشأن أو الأمر، كما هو الحال في هذه الآية (فتذكرُ) واتصل الجواب بالفاء ليدل على اتصال الجواب بفعل الشرط.(أبو حيان: 1876-1877)

أما ابن مالك فذهب إلى أنّ (إن) الشرطية ك (إن) المكسورة، وذكر أن هذا رأي الكوفيين، وأنه تبعهم في هذا الرأي لعدة أمور أحدهما: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، فقُرئ بالوجهين قوله تعالى: (أن تضلّ إحداهما)، والثاني: مجيء الفاء بعدها كثيراً كما في هذه الآية (فتذكّرَ) (بن هشام، 1985، 36/1) وقد شُدّد الفعل (فتذكّرَ) في القراءتين، فتعدى الفعل إلى مفعولين الأول: (الأخرى)، والثاني: محذوف تقديره: (فتذكرّ إحداهما الأخرى الشهادة) فالتذكير يحتاج إلى مذكِّرٍ ومذكَّر به. (أبي طالب، 1404: 321).

وبناءً على ما سبق، فقراءة حمزة وشيخه طلحة قراءة متواترة موافقة للفصيح من لغة العرب، وقد ترجح قراءة الجمهور لأن الجماعة عليها، وإن كانت القراءتان حسنتان فصيحتان.

قال تعالى: ﴿كلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ (البقرة: 285) الشاهد: (كتبهُ)، وقد اختلف القراء في قراءة هذا الحرف على قراءتين متواترتين(بن عطية، 391/1) وبإضافة طلحة والأعمش في (الكامل ص513):

- الأولى: قراءة حمزة، والكسائي، وطلحة، والأعمش، وابن مسعود بالإفراد (كتابه).
- الثانية: قراءة الجمهور من القراء السبعة (عاصم – وابن كثير – وابو عمر – وابن عامر – ونافع) بالجمع (كُتبه)

من قرأ (كِتَابُه) بالإفراد ففيه ثلاثة أوجه:

- الوجه الاول: أنه أراد به القرآن خاصة؛ لأن أهل الأديان المتقدمة إعترف بعضهم لبعض بكتبهم وأمنو بها، إلا القرآن فإنهم أنكروه فلذلك أفرد. (العبكري: 234)

- الوجه الثاني: أنه اسم جنس – اسم عين – وينقسم إلى اسم صفه، واسم غير صفة، فالاسم غير الصفة: ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل، والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو (كتابه) مأخوذ من (كَتَبَ) (ابن يعيش، 1422، 92/1) فيكون معناه جميع الكتب التي أنزلها الله على أنبيائه لا كتاب واحد بعينه (سيبويه، 183/2)، وورد عن ابن عباس أنه قال (الكتاب أكثر من الكتب) (الزجاج: 368) وفسر الزمخشري(1407: 158) مقولة ابن عباس: بأن الواحد يكون أكثر من الجمع، إذا أريد بالواحد الجنس، وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع، فالزمخشري يريد أن اسم الجنس فيه زيادة على جمع التكسير من حيث الكثرة والعموم، ولكن إذا دخلت على الجمع (ال) الجنسية أو أضيف دل على معنى الكثرة والعموم. (بن عاشور، 132/3 – 133) ولعل مقولة ابن عباس السابقة أنه ربما أراد بالأكثرية في قراءة الإفراد، مساواتها لقراءة الجمع في المعنى، فهي اسم جنس أو لعله أراد الأرجح والأقوى.

أما الوجه الثالث: فمنهم من أوّل قراءة الإفراد على المصدرية* وفي ذلك تفصيل:

- منهم من ذهب إلى أن (كِتَاب)مصدر(كَتَبَ) على وزن(فِعَال) (كتبته كتاب) (سيبويه، 7/4) فنُقل وسمي به مصادر يجري مجرى الأعيان، وعلى ذلك جُمع جمع تكسير (كُتَّب) على وزن (فُعُل) كما قيل: إزار وأزر، فالجمع فيه للكثرة (المبرد، 210/2، بن يعيش، 93/1) وذهب إلى هذا الرأي أبو علي الفرسي (243/2)، فهو يرى أن الإفراد في (كتابه) ليس كما تفرد المصادر ولكن كما تفرد الأسماء التي يراد بها الكثرة، نحو قولهم (هلك البعير والشاة وأهلك الناس الدينار والدرهم، والشاهد فيه: (البعير والشاة والدينار والدرهم) فهي أسماء مفردة ولكن يراد بها الجنس.
- وهناك من ذهب إلى أن (كتابه) في هذا الموضع، مصدر أقيم مقام اسم الفاعل، فيسمى الذي يكتب كتاباً، كما قيل نسج اليمن، فذكر سيبويه: أن المصدر يقع على الفاعل، فإذا قلت: يومٌ غمّ، ورجل نوم إنما تريد الغام والنائم، أو على تقدير ذي، أي: ذي الذي يكتب وذكر هذا الرأي أبو علي الفارسي أيضاً، وهذا صورة من صور التأويل في النحو: تأويل المصدر باسم الفاعل أو العكس وهذا تأويل للمعاني الشكلية لتوافق المعاني الدلالية. (أبو المكارم، 2001: 205)
- وذهب فريق إلى إحلال المصدر محل اسم المفعول، أي يكون مصدراً بمعنى اسم المفعول فـ(الكتاب) مصدر كَتَبَ وسمي المكتوب كتاباً، كما يسمى المخلوق خلقاً، يستعمل بمعنى المفعول كثيراً. (سيبويه، 4 /43، بن يعيش، 1 / 63)

وترى الباحثة أن الوجه الثاني من الأوجه التي خرجت عليها قراءة الإفراد، وهو أن يكون(كتابه) اسم جنس، هو الوجه الراجح لدلالة السياق وأنه يراد به العموم، هذا والله أعلم.

وأما قراءة الجمهور (كُتُبَهُ) بالجمع، على معنى جميع الكتب السماوية، فجمع جمع تكسير على وزن (فُعُل) وهو من أوزان جمع الكثرة، لأن المعنى أريد به الكثرة والعموم.(المبرد، 210/2)، وقد رجح الفارسي(244/2) قراءة الجمع وعلل ذلك بأن الموضع يراد به الكثرة، وليس مجيئ الأسماء التي يراد بها الجنس فلفظة (كتبه) تتفق في السياق مع كلمات صيغتها الصرفية الجمع، فالاسمان اللذان قبلها وبعدها مجموعان، فجمعت لتوافق ما قبلها وبعدها. (الحجة في علل القراءات السبع 244/2) فالجمع هو الاختيار لعمومه، ولأن عليه أكثر القراء.

* والمصدر هو الاحداث عن سيبويه كما قال: (الأحداث نحو الضرب والحمد والقتل) الكتاب 12/1

ويمكن الجمع بين القراءتين: بأن القراءتين متفقتان في المعنى، وإن اختلفتا في المبنى، حيث إن كل من المفرد والجمع سواءُ في إرادة العموم، فقراءة المفرد أراد الجنس الذي يجمع كل مكتوب وقراءة الجمع تعني الكثرة والعموم، فتستوي القراءتان، والله أعلم.

ب- القراءات التي خالف فيها التلميذ شيخه:

قال تعالى: ﴿إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ﴾ (البقرة: ٢٨٤) الشاهد: (فيَغفِرُ) اختلف القراء في قراءة هذا الحرف على ثلاث قراءات: (بن عطية، 390/1 ، أبو حيان، 752/2)، الأولى: وهي قراءة طلحة بن مصرف، وخلاد، وعبدالله بن مسعود بدون فاء وبالجزم (يَغْفِرْ)، الثانية: قراءة عاصم، وابن عامر بالفاء والرفع (فَيغفِرُ)، الثالثة: قراءة حمزة والباقين من القراء السبعة وهم (الكسائي، ونافع، أبو عمرو، وابن كثير) بالفاء والجزم (فَيغْفِرْ).

فأما قراءة طلحة بن مصرف بدون فاء وبالجزم (يَغْفِرْ) فحملاً على أنه بدل من الفعل (يُحاسبْكُمْ)، وهو مجزوم؛ لأنه جواب الشرط " ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب، فالتفصيل أوضح في المعنى من المفصَّل، فهو جارٍ مجرى البدل، وهذا البدل يقع في الأفعال كما يقع في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان، وهذا رأي ابن جني(1999، 149/1) ووافقه الزمخشري(331/1) في ذلك فهو يريد أن الفعل (يغْفِرْ) تفسير للمحاسبة، والعرب تبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه، كما يبدل الاسم من الاسم، وقد مثَّل لذلك سيبويه (87/3) بقوله: "إن تأتنا نحسن إليك نعطك" وقال المبرد(62/2) عن مثل هذا: " لو قلت إن تأتني أعطك أحسن إليك جاز وكان حسناً"، ففي المثالين السابقين تفسَّر الإحسان بشيء هو، وجعل الآخر بدلاً من الأول.

ومثل هذا في كتاب الله عزّ وجل، قوله تعالى: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً... يضاعف له العذاب﴾ (الفرقان: 68) والشاهد: (يُضَاعفْ) حيث جزم على البدل من الفعل (يَلْقَ) لأن لقي الآثام هو تضعيف العذاب، وشاهده من أقوال العرب، قول الشاعر:

متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنَا تَجدْ حَطَباً جَزْلاً ونَارًا تَأَجَّجا

الشاهد: (تُلْمِمْ) حيث جاء الفعل مجزوماً على البدل من الفعل (تَأْتِنا)، مثل لذلك سيبويه(3/ 86): مررت برجل عبدالله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام، كما فسَّر الاسم الأول (رجل) بالآخر(عبدالله)، وبناءً على ما سبق: ترى الباحثة أن جميع هذه الشواهد دليل على أن قراءة طلحة بن مصرف موافقة للقواعد النحوية، وموافقة للفصيح من لغة العرب.

وأما القراءة الثانية: قراءة عاصم وابن عامر بالرفع (فَيغْفِرُ) فتحمل على القطع، وتخريجها على أحد وجهين الأول: أن تكون الفاء استئنافية، والفعل المضارع مرفوع على أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: فهو يغفرُ، واستحسن سيبويه(90/3) هذا الوجه، ورجحه، وحجته في ذلك: أن الفعل بعد الفاء جرى مجراه، كما لوكان في غير الجزاء، أي يرفع على الابتداء، وقال الأخفش(67/1): من كلام العرب أن يرفع الفعل بعد الفاء على الابتداء.

والوجه الآخر: أن تكون الفاء عاطفة، وتعطف الجملة من الفعل (يغفرُ) وفاعله الضمير المستتر على ما تقدمها، والتقدير: فيغفر الله لمن يشاء. فعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل، معطوفة على جملة جواب الشرط من الفعل والفاعل؛ لأن الجملة الشرطية مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل. (بن عطية 390/1 ، بن يعيش، 229/1) قال سيبويه(90/3): " والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل ههنا كما كان يجري في غير الجزاء".

وأما قراءة حمزة ومن معه من القراء السبعة (فيغْفِرْ) بالجزم عطفاً على جواب الشرط (يحاسِبْكُمْ)، وهذا الوجه جائز في اللغة، واستشهد النحويون ومنهم الأخفش(67/1) بهذه القراءة على جواز جزم الفعل الذي يقع بعد

جواب الشرط لمن أراد العطف، وذكر السيوطي(400/2) أن الفعل إذا وقع بعد تمام الشرط والجزاء يجوز نصبه، ويجوز رفعه على الاستئناف، والأحسن الجزم، والجزم أقرب للمشاكلة بين أول الكلام وآخره.

ومما سبق نجد أن خلاصة القول في هذا الحرف أن قراءة طلحة بن مصرف صُنفت أنها قراءة شاذة، على الرغم من أنها صحيحة السند، وموافقة للفصيح من لغة العرب، إلا أنها خالفت رسم المصاحف العثمانية، بينما رجّحت قراءة تلميذه حمزة الزيات بالجزم، عند مكي(ص 323) قال: " والجزم هو الاختيار لاتصال الكلام، ولأن عليه أكثر القراء" وعند السيوطي قال: " والأحسن الجزم، أما سيبويه فرجح قراءة الرفع، والقراءتان حسنتان، فصيحتان، متواترتان، هذا والله تعالى أعلم.

الخاتمة:

إن علم القراءات علم جليل، لصلته بالقرآن الكريم، كما أن القراءات واختلاف التوجيه النحوي والصرفي له أثر كبير في توسعة المعنى، لذلك حرص طلاب العلم على التفتيش عن سر القراءة ومدى موافقتها للغة العرب، ومن هنا جاء الاهتمام لدراسة هذا الموضوع، وتوصل البحث إلى أن قراءة طلحة بن مصرف، وعلى الرغم من أنها قراءة شاذة إلا أنها موصلة لقراءة متواترة وهي قراءة حمزة الزيات، وقد وافق في قراءته الشاذة (يغفر) كبار القراء كعبدالله بن مسعود، إضافةً إلى أن السبب الفعلي للشذوذ في هذه القراءة، مخالفة رسم المصحف، وليس ضعف السند، أو مخالفة قواعد اللغة العربية، واحتج النحويون كابن مالك بقراءة طلحة ومن معه في قوله(إن تضل) على أن (إن) الشرطية ك(إن) المكسورة، من حيث توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، وتوصي الباحثة بمزيد من الدراسات النحوية، والصرفية لقراءة طلحة بن مصرف، مقابلة بقراءة تلميذه حمزة الزيات في بقية أجزاء القرآن.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- إبراهيم الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب- بيروت.ط١، ١٤٠٨هـ
- ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، دار المعرفة- بيروت، ١٤٠٧هـ
- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٠هـ
- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، ١٣٩٩هـ
- جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٧هـ
- الحسن الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٨هـ
- سيبويه، الكتاب، الخانجي، ط٣، ١٤٠٣هـ
- عبدالحق بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ
- عبدالله بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، ط ٦، ١٩٨٥م
- غانم قدوري، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، اللجنة الوطنية- العراق، ١٤٢٠هـ
- محمد الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الكويت، ط٢، ١٣٠٧هـ
- محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، التجارية الكبرى
- محمد بن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ
- محمد بن منظور، لسان العرب، دار صادر- بيروت

- محمد النوزاواي، المغني في القراءات، ط١، ١٤٣٩هـ
- محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، عالم الكتب- بيروت
- مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هجري
- يعيش بن يعيش، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ